الأمـم المتحـدة

S/PV.8702



مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٠٢

الاثنين ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

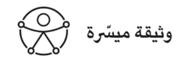
رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

2000909 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/988)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/988، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2019/988) وموافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة عن آخر المستجدات. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا مع وزيرة الخارجية كلوديا بلوم دي باربيري والمستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد، السيد إميليو أرتشيلا.

وخلال السنة التي انتهت للتو، واصلت كولومبيا قطع خطوات كبيرة في عملية السلام لديها، على الرغم مما واجهته من تحديات خطيرة، لا سيما فيما يتعلق بأمن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين. وقد أظهر تعزيز المشاركة وتحسين الأمن في الانتخابات الإقليمية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الأثر الإيجابي لعملية السلام على الديمقراطية الكولومبية. وواصل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار عمله القيم بمشاركة نشطة من الضحايا. ولا يزال آلاف المقاتلين السابقين، الذين كانوا مسلحين بأسلحة الحرب قبل بضع سنوات فقط، يعيدون بناء حياتهم من خلال الفرص التي يتيحها السلام، على الرغم من الصعوبات والمخاطر الأمنية العديدة.

وقد تمكنا من تحقيق هذه الإنجازات والإنجازات الأخرى العديدة في عملية السلام بفضل جهود الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة، ودعم المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ولأن الكولومبيين في جميع أنحاء البلد – بمن فيهم القادة الاجتماعيون والمسؤولون الحكوميون والمتطوعون وأفراد قوات الأمن والقطاع الخاص وغيرهم – يعملون كل يوم لتوطيد السلام في مجتمعاتهم المحلية. ويوم السبت الماضي تحديدا، في جنوب توليما، وهي إحدى المناطق التي بدأ فيها النزاع قبل نصف قرن، بدأ المقاتلون السابقون والقوات المسلحة وأفراد المجتمع المحلي في بناء جسر لصالح المجتمعات المحلية المجاورة. ولا أستطيع أن أفكر في مثال يشجع على بدء العام الجديد أفضل من صورة الخصوم السابقين وهم يعملون مع مجتمع محلي لبناء جسر معا. ويجب حماية تلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والحفاظ عليها وتعزيزها.

وأفضل سبيل، كما أكد الأمين العام مرة أخرى في تقريره، هو التنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وأشجع الطرفين على تعميق

حوارهما بشأن أي خلافات بشأن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، لا سيما من خلال الآليات التي وضعها الاتفاق نفسه، مثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. كما أن التعبئة الاجتماعية التي حدثت منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أتاحت فرصة لإجراء حوار بناء بشأن تنفيذ السلام.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وفي تطور يستحق الثناء، اعتُمدت خارطة الطريق لإعادة الإدماج التي تحدد إطار عملية إعادة الإدماج الطويلة الأجل. وكانت المشاورات بين الحكومة، لا سيما الوكالةَ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والقوة الثورية البديلة المشتركة مفتاح وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة. ومن المؤكد أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تتطلع إلى دعم الطرفين في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، وبالموافقة على ١٢ من المشاريع المنتجة الجماعية الجديدة، يستفيد الآن من هذه المشاريع ما يقرب من ٥٠٠ ٢ من المقاتلين السابقين. وإلى جانب الموافقة على المشاريع وتمويلها، من المهم ضمان استمرارها واستدامتها على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال الحصول على الأراضي والمساعدة التقنية والوصول إلى الأسواق. ومن المهم أيضا زيادة مشاركة المرأة وإشراك المجتمعات المحلية كي تساعد هذه المشاريع على تشجيع التنمية والمصالحة.

ولا يزال ضروريا أن نواصل إيلاء اهتمام خاص لما يزيد على ٠٠٠ ٩ مقاتل سابق يقيمون خارج المناطق الإقليمية. فهم يواجهون تهديدات أمنية أكبر ومزيدا من العقبات التي تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية والتعليم والعمالة والفرص الإنتاجية. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للمقاتلين السابقين ذوي الإعاقة. ويتعين أيضا اتخاذ تدابير مستمرة لتوفير بيئات حمائية لأكثر من ٠٠٠ ٢ طفل من أطفال المقاتلين السابقين.

وأرحب باعتماد ١٢٨ آخرين من المقاتلين السابقين الإضافيين منذ تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر باعتبارها خطوة أولى إيجابية للمضي قدما في هذه المسألة الهامة. وأهيب أيضا بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تكثف جهودها لتسوية أوضاع الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين لا تزال اعتماداتهم معلقة. وبدون اعتمادهم بصورة مناسبة، سيظل مصيرهم القانوني مجهولا ولن تتسنى عملية إعادة إدماجهم.

ولا يزال العنف المتفشي في المناطق المتأثرة بالنزاع يهدد توطيد السلام على النحو الذي أكدته مختلف التطورات المثيرة للقلق العميق التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية. وحذر الأمين العام في تقريره من خطر انتشار العنف على نطاق أوسع في مقاطعة تشوكو بسبب أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي الأسبوعين الماضيين، أدانت المجتمعات المحلية في بوجايا، وهي بلدية تأثرت تاريخيا بالنزاع، احتلال الجماعة المسلحة غير المشروعة جماعات الدفاع الذاتي لكولومبيا للأراضي ومحاصرة عدة مجتمعات محلية في حين لا تزال مجتمعات أخرى في المنطقة متضررة من أنشطة جيش التحرير الوطني. وفي الأسبوع الماضي، التقيت بالزعيم الكولومبي الأفريقي لينر بالاسيوس من مقاطعة بوجايا واستمعت مباشرة إلى وصفه للحالة الأليمة لتلك المجتمعات وكذلك حالة المجتمعات المحلية المقيمة على امتداد ساحل المحيط الهادئ. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قُتلت الفنانة والزعيمة الاجتماعية لوسي فياريال في مقاطعة نارينيو بعد أن نظمت حلقة عمل فنية للأطفال.

واستؤنفت عمليات قتل المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في اليوم الأول من العام، حيث قُتل بينجامين بانغيرا روزاليس في مقاطعة كاوكا.

ويجب تقديم مرتكبي الهجمات ضد القادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين إلى العدالة على وجه السرعة، بمن فيهم المدبرون والمنفذون الفعليون على السواء. ولا يزال ضروريا اتخاذ تدابير أكثر فعالية لحماية هؤلاء الأفراد ومجتمعاتهم المحلية.

ولن يتحقق السلام الكامل إذا استمر إسكات الأصوات الشجاعة للزعماء الاجتماعيين بالعنف، وإذا استمر قتل المقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم والتزموا بإعادة إدماجهم. وأكد إعلان السلطات أمس عن إحباطها لمحاولة لاغتيال رئيس حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، رودريغو لندن المعروف باسم ”تيموشينكو“، التهديدات التي تواجه الأعضاء السابقين في تلك القوة، بل وعملية السلام نفسها، ومدى الأهمية الحاسمة لضمان أمنهم.

وما تزال مقاطعات كاوكا وتشوكو وناريينيو – مراكز للعنف كما هي – كما ذكر الأمين العام مرارا وتكرارا، وكذا الظروف المسببة لها: مناطق ريفية متضررة من جراء محدودية وجود الدولة واستمرار الفقر وحيث لا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية تُوقع السكان ضحايا، وخاصة المجموعات الإثنية، للسيطرة على الاقتصادات غير المشروعة.

وتم تناول جميع أسباب العنف هذه في أجزاء مختلفة من اتفاق السلام. وذلك سبب إضافي آخر للمضي قدما في تنفيذه كاملا على وجه السرعة. وعلى سبيل المثال، تساعد البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، وهي إحدى الأدوات المتوخاة في الفصل ١ من اتفاق السلام المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، في جلب الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها للسكان المتضررين من النزاع. وفيما يتعلق بالاقتصادات غير المشروعة، أنشأ اتفاق السلام برنامجا للمحاصيل البديلة لدعم الأسر التي تمر بمرحلة انتقالية من زراعة الكوكا إلى أنشطة إنتاجية أخرى. ومن الضروري مواصلة تقديم الدعم لذلك البرنامج وتوفير التدابير الأمنية للمشاركين فيه. وبالإضافة إلى ذلك، نص اتفاق السلام على وضع سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية وشبكات دعمها من خلال اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية التي اجتمعت يوم الأربعاء الماضي. ومن الملح وضع هذه السياسة وتنفيذها وأن تكثف الحكومة جهودها لمعالجة الوضع الأمني في مناطق النزاع السابقة.

(تكلم بالإسبانية)

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، عُيّنت سلطات محلية وسلطات جديدة، بمن في ذلك رؤساء البلديات والمحافظون من الذكور والإناث، فضلا عن أعضاء المجالس البلدية ومجالس المقاطعات. ومن بين هؤلاء ثمانية من المقاتلين سابقين في القوة الثورية البديلة المشتركة انتُخبوا لشغل مناصب عامة.

وشعرنا بالارتياح أيضا لإبداء عدد كبيرا من مسؤولي السلطات المنتخبين مؤخرا من مختلف الأحزاب عن التزامهم بالسلام وتأييدهم لتنفيذ الاتفاق. ولا يزال دور السلطات المحلية أساسيا كما كان في جميع جهود بناء السلام.

ختاما، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن اتفاق السلام يتضمن أحكاما بعيدة النظر للتصدي للتحديات العديدة التي حاقت بكولومبيا على مدى عقود. ولهذا السبب، لا نزال مقتنعين بأن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام بجميع جوانبه المترابطة، يتيح أفضل أمل ممكن لكولومبيا في إرساء الأسس لمستقبل أكثر سلما ورخاء. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومنظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد دعم الأطراف في المضي قدما. وبالمثل يظل دعم المجتمع الدولي والمجلس بصفة خاصة أساسيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ الحديث بشأن كولومبيا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ترتيب لحظتي الصمت واستغلالكم هذه المناسبة أيضا للإشادة بصاحب الجلالة الراحل السلطان قابوس، ملك عمان.

وإذ أنتقل إلى كولومبيا، أود أن أرحب بوزيرة خارجيتها. ويسرنا جدا حضورها هنا ونعرب لها عن أطيب الأماني في دورها الجديد. وأشكر أيضا الممثل الخاص على تقريره وعلى إحاطته إلى المجلس اليوم. فنحن نشاطره الكثير في تحليله للأحداث التي وقعت في كولومبيا على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. ويدل هذا على الإنجازات والتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وأود أيضا أن أرحب بإعلان الرئيس دوكي عن رغبته في استمرار بقاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في ذلك البلد طوال فترة حكومته. وذلك مؤشر هام على التزام الحكومة بالسلام.

وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر انعقاد أولى الانتخابات المحلية منذ التوصل إلى الاتفاقات، والأولى التي شارك فيها الحزب السياسي ”القوة الثورية البديلة المشتركة“. وعلى الرغم من مستويات العنف المقلقة خلال الحملة الانتخابية، شهد يوم الانتخابات قوة الديمقراطية الكولومبية وشمولها حيث تنافس عدد أكبر من المرشحين من مختلف الأطياف السياسية أكثر من ذي قبل، فضلا عن أعلى نسبة لمشاركة الناخبين في العصر الحديث.

وشعرنا بالارتياح أيضا للالتزام العميق من جانب المنتخبين بمواصلة السير على طريق السلام. وإن للسلطات المحلية المنتخبة مؤخرا دورا رئيسيا تؤديه في تنفيذ اتفاق السلام، وخاصة من خلال البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. ونرحب بدعم الحكومة لهذه البرامج، بما في ذلك بواسطة توسيع نطاق التمويل، ونحث على التنسيق بين السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية لضمان تنفيذها بصورة فعالة.

بيد أن هناك بعض المجالات التي يلزم فيها بذل جهود عاجلة للحفاظ على مكاسب السنوات الثلاث الماضية. ولحسن الحظ، فإن آليات معالجتها موجودة بالفعل؛ ويتمثل التحدي في الاستفادة منها على نحو أكثر فعالية.

أولا، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار مستوى العنف والتهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وقد سلطنا الضوء على هذه النقطة في مناسبات سابقة، لكننا نشعر بالقلق أن الحالة لا تتحسن على الرغم من التزام الحكومة المعلن بمعالجة هذه المسألة.

وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية في الأسبوع الماضي ونشجع على الاستخدام الكامل والمستمر لتلك الآلية، بما في ذلك العمل مع المجتمع المدني لمواصلة التنفيذ. ونشجع على تحديد أولويات خطة عمل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالأمن والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، التي تنطوي على إمكانية تغيير الظروف الأمنية على مستوى المقاطعات نحو الأفضل.

ونرحب أيضا بالخطوات التي تم اتخاذها مؤخرا لتعزيز حماية المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، ونلاحظ إعلان الأمس عن عملية لإحباط خطة لمهاجمة زعيم الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية رودريغو لوندونيو. ونشجع الحكومة على كفالة توسيع نطاق تدابير الحماية لتشمل المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات غير النظامية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

ثانيا، نحث الحكومة الكولومبية على التعجيل ببرامج إعادة الإدماج التي تتسم بأهمية حاسمة للحفاظ على إيمان المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية بهذه العملية. وينبغي بذل الجهود لضمان الاعتماد القانوني للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين يعيشون داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ووصولهم إلى المشاريع المدرة للدخل. وعلى نطاق أوسع، نشجع الحكومة

على العمل مع جميع أصحاب المصلحة لحل المسائل المعلقة بشأن وضع تلك المناطق على المدى الطويل، ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي التي يقيمون فيها.

وأخيرا، يشدد الممثل الخاص في تقريره على الطابع المترابط لجميع عناصر عملية السلام. قد يؤدي تنفيذ كل عنصر من عناصر الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم إلى نتائج محدودة، ولكن نتيجة إحلال سلام شامل للجميع ومستقر ودائم في كولومبيا لن تكون ممكنة ما لم يتم تحقيق تقدم في جميع العناصر في وقت واحد وبطريقة متسقة. وفي هذا الصدد، نشجع الحكومة الكولومبية على الاستفادة من عملية الحوار الوطني التي بدأتها في أعقاب الاحتجاجات الأخيرة لبناء توافق في الآراء مع مختلف القطاعات وضمان استمرار التنفيذ بطريقة فعالة وشاملة. وتدرك المملكة المتحدة التقدم الهام الذي أحرز حتى الآن في كولومبيا. ونتطلع إلى مواصلة دعم الحكومة الكولومبية لكفالة سلام دائم يتمتع به الجميع.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته وعلى تخصيص جزء من وقته ليكون معنا هنا اليوم؛ من الجميل حقاً أن نراه. وأهنئ وزيرة الخارجية على دورها الجديد؛ ومن الجميل أن نراها. ونرحب بالمفوض السامي في المجلس اليوم.

بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق السلام، ينبغي تهنئة كولومبيا، ليس على إنهاء عقود من الصراع فحسب، وهو أمر هام، ولكن أيضا على العمل بإخلاص لتضميد جراح الصراع. وعلى الرغم من أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، فإن الكولومبيين يظهرون التزامهم بمستقبل من السلام والمصالحة والازدهار. وقد تجلى ذلك الالتزام تماما عندما سافرت إلى كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ورأيت الأثر المذهل للأزمة الإنسانية والاقتصادية في فنزويلا على كولومبيا، التي تستضيف الآن أكثر من ١,٦ مليون لاجئ فنزويلي ومشرد آخر. وما كان ملحوظا بالنسبة لي بصفة خاصة هو كيفية استجابة الكولومبيين لمحنة أولئك الأقل حظا، واحتضانهم كأسرة على الرغم من التحديات التي يواجهها الكولومبيون بالفعل. هذا الكرم أمر محفز.

وتأمل الولايات المتحدة أن تعكس ذلك المثال بالاستجابة للأزمة بتقديم معونة تزيد قيمتها على ٦٥٠ مليون دولار، مع توجيه ما يقرب من ٢٥٢ مليون دولار للاستجابة داخل كولومبيا، وهي أكبر حزمة مساعدات على الإطلاق يقدمها أي بلد مانح. وكانت زيارتي أيضا فرصة للاطلاع على تحديات تنفيذ اتفاق السلام والعمل الهام الذي يضطلع به الرئيس دوكي ماركيز وأصحاب المصلحة الرئيسيون.

وحقيقة أن الانتخابات المحلية والإقليمية في كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر كانت الأكثر سلاما وشمولا للجميع في تاريخها الحديث يرجع الفضل فيها إلى جهودهم الجديرة بالثناء. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين، على النحو المبين في أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/988).

نحن نؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتعزيز حماية تلك الفئات، التي يعد أمنها أساسيا لتحقيق سلام عادل ودائم. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته كولومبيا في مجال العدالة الانتقالية، مع التسليم بأن تلك القرارات الصعبة لم تتخذ دون جدال في كولومبيا.

وقد أحرزت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه تقدما هاما، رغم أن عملهم لم ينته بعد. وتعتبر الولايات المتحدة أن آليات العدالة الانتقالية المبينة في الاتفاق آليات هامة من أجل السلام والعدالة في كولومبيا. ونرحب أيضا بالإجراءات المتخذة

لكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة بعد الاتفاق إلى أقصى حد يسمح به القانون.

ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديين آخرين، هما مشكلة المخدرات في كولومبيا والأزمة في فنزويلا، التي تهدد بزعزعة استقرار المنطقة.

والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع كولومبيا لاتباع نهج شامل للحكومة بأكملها لمكافحة المخدرات وتحقيق التنمية الريفية والأمن الريفي، بما في ذلك القضاء اليدوي الموسع أو استئناف عمليات الاجتثاث الجوي، عند الوفاء بمتطلبات القانون الكولومبي. ونشاطر كولومبيا هدف خفض زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين إلى نصف مستويات عام ٢٠١٧ بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. تدعم تلك الجهود بشكل مباشر تنفيذ السلام.

وعلى نطاق أوسع، وكما أشرت من قبل، فإنها تعزز التنمية الاقتصادية في المناطق التي تزرع فيها الكوكا على نطاق كبير. ويحتاج شعب كولومبيا إلى بدائل اقتصادية مجدية للخروج من دورة تمول في نهاية المطاف العنف والإفلات من العقاب.

وتبرهن التعبئة الاجتماعية الواسعة النطاق والسلمية إلى حد كبير على أن الكولومبيين يولون اهتماما لعملية السلام، ونشيد بالمحادثات الوطنية التي بدأها الرئيس دوكي ماركيز استجابة لذلك. ونأمل أن تيسر تلك المحادثات جهود الحكومة لضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتوسيع نطاق وجود الحكومة وخدماتها في المناطق التي تفتقر إليها وتوفير الفرص الاقتصادية لجميع الكولومبيين.

لدى كولومبيا صديق في الولايات المتحدة، ونتطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة ليس لإنهاء الصراع في البلد فحسب، بل ولتضميد الجروح التي سببها.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم *بالإسبانية*): نود أن نبدأ بإبداء التضامن مع شعب النيجر لوفاة أكثر من ٨٩ جنديا خلال عطلة نهاية الأسبوع، وبالإعراب عن تضامننا المستمر مع بلدنا الشقيق هايتي في ذكرى الزلزال المأساوي في عام ٢٠١٠ الذي أودى بحياة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك ١٠٢ شخص يعملون في الأمم المتحدة.

ونرحب بوزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري. يشرفنا حقا أن تكون هنا معنا في مجلس الأمن. ونشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته.

في البداية، تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد دعمها الثابت لعملية السلام في كولومبيا وتنوه بالتزام الشعب الكولومبي بعملية تحقيق السلام في البلد. لقد كلفهم السلام ثمنا باهظا، ويجب علينا جميعا أن نظل ملتزمين بتوطيده. ولا يمكننا أن ننسى أن الشعب الكولومبي الشقيق هو الذي دفع أفدح ثمن على مدى سنوات من العنف.

ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية مطالب وتطلعات الكولومبيين في إطار حوار وطني وإعطاء الأولوية على وجه التحديد لمسألة الشباب في تلك المحادثات. ونأمل أن تتوج باعتماد تدابير مشتركة ملموسة لزيادة ثقة الشعب في العملية برمتها. ونشجب أعمال العنف المسجلة في بعض مناطق البلد نتيجة لوجود جماعات مسلحة غير مشروعة. ونشجع الأطراف على كفالة بيئة آمنة خالية من العنف للسكان المدنيين.

إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا، على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذه، لا يزال مرجعية لبناء قارة أمريكية خالية من النزاعات ومثالا واضحا على أن الحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام. لذلك يجب على الأطراف، للتغلب على التحديات المقبلة، معالجة خلافاتها وحلها في المحافل المشتركة مثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

ونسلّم بجهود الحكومة، التي التزمت بعملية السلام وشجّعت على إجراء إصلاحات شاملة، بما في ذلك الإصلاحات الريفية، كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز تنمية المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من النزاع. ونشدد على ضرورة مواصلة توفير الفرص التعليمية للمقاتلين السابقين من أجل إعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا في وقت لاحق بوصفهم عوامل للتغيير والمصالحة النهائية في كولومبيا.

ويؤسفنا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية ولا سيما في المناطق الريفية، أن قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يؤيدون اتفاق السلام والسياسات ذات الصلة به لا يزالون يواجهون مخاطر متزايدة. ويساورنا القلق بوجه خاص لأن قادة الشعوب الأصلية والقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما المدافعات عن الأرض والبيئة، يواجهون تهديدات لأمنهم. وبالمثل، لا تزال الجماعات المسلحة تنتهك حقوق الأطفال الكولومبيين وكذلك حقوق الأطفال الفنزويليين الذين يعيشون في أوضاع شديدة الضعف. وندعو هذه الجماعات إلى الالتزام بوضع حد لتلك الانتهاكات.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للشعب الكولومبي لممارسته السلمية لحقه في التصويت في انتخابات المقاطعات التي جرت مؤخرا. ونحث السلطات على تكثيف جهودها لتوفير الضمانات اللازمة للمشاركين في العملية السياسية، بمن فيهم المقاتلون السابقون. وقد ظهرت تلك الجهود بالأمس عندما منعت حكومة كولومبيا هجوما على رودريغو لوندونيو إيتشيفيري ”تيموشينكو“، وهو زعيم حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، وأثني على جهود حكومة كولومبيا في هذا العمل. لا بد من التحقيق مع مرتكبي جميع أعمال العنف ومقاضاتهم.

ونأمل أن تظل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، سائرة على هذا المسار بشكل حاسم، وأن تقدر التقدم المحرز في عملية السلام، وأن تعطي الأولوية للتنفيذ الكامل للاتفاق. يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الحوار الشامل وبناء الثقة فيما بين جميع الأطراف وتعزيز السلام من خلال التنمية.

وفي الختام، تكرر الجمهورية الدومينيكية دعمها لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وتشجعها على مواصلة العمل بلا كلل مع جميع المعنيين، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، على طريق السلام الدائم القائم على تعزيز الوحدة الوطنية لكولومبيا والحفاظ عليها.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى الوقوف دقيقتي صمت من أجل هايتي والنيجر قبل الجلسة. وبهذه المناسبة، أود أن أنقل إلى سفير النيجر تعازي حكومة وشعب ألمانيا على الخسارة الفادحة التي تكبدها بلده.

وأود أن أرحّب بوزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، لعدة أسباب. أولاً، لأنها من أصل ألماني، لذا نحن سعداء جداً بوجودها هنا. ثانيا، يدل وجودها هنا، شأنها شأن سابقيها، حقا على أن الحكومة الكولومبية تؤيد تأييدا تاما الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وكما قالت زميلتنا البريطانية للتو، نرحب بإعلان الرئيس بشأن التمديد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى نهاية ولايتها كإشارة طيبة للغاية لأن اتفاق السلام الكولومبي لا يزال يشكل مصدر إلهام لجميع أولئك الناس المشاركين في السعي إلى حل النزاع المعقد.

ومن ناحية أخرى، أعتقد أن الانتخابات المحلية والإقليمية الأخيرة كانت علامة إيجابية. وكان ارتفاع معدل المشاركة ومشاركة القوة الثورية البديلة المشتركة لأول مرة كحزب سياسي إشارةً هامة جدا على التقدم التدريجي نحو كولومبيا أكثر شمولا وديمقراطية. وعلاوة على ذلك، وخلال المظاهرات والتعبئة الأخيرة، دعا العديد من الشباب في كولومبيا إلى الحفاظ على

اتفاق السلام وتنفيذه تنفيذا كاملا، لذلك فإنني أشجع الحكومة الجديدة، من خلال وزيرة الخارجية، على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حلول مشتركة بروح من الحوار الشامل للجميع والقائم على الاحترام. وقد وجدت في الجسر الذي بني، كما ذكر كارلوس رويس ماسيو، مثالا ممتازا؛ وستكون أمثلة أخرى من هذا القبيل موضع ترحيب.

وسيواصل المجتمع الدولي مساعدة كولومبيا. إنه لمن الرائع أن تكون هناك وحدة في مجلس الأمن. ويجب أن نحافظ على ذلك. يتذكر كل من شارك منا باعتزاز في بعثة مجلس الأمن إلى كولومبيا، حيث أظهرنا جميعا تأييدنا لاتفاق السلام. ولا تزال الأمم المتحدة هناك، كما شهدنا، تضطلع بدور رئيسي. في هذه المرحلة، أود أن أثني على كارلوس رويس لعمله وعمل فريقه وعمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان.

وتؤيد ألمانيا دعوة الأمين العام إلى زيادة الاستفادة من الترتيبات الثلاثية فيما بين الحكومة والأمم المتحدة والقوة الثورية البديلة المشتركة لتعزيز الحوار وتعزيز بناء الثقة.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق - وكل شيء في الأساس مذكور في الاتفاق؛ ولا يحتاج سوى التنفيذ - أود أن أتطرق بإيجاز إلى ماهية النقاط الرئيسية الثلاث من وجهة نظرنا.

أولا، نرحب ترحيبا حارا باعتماد خريطة طريق لإعادة الإدماج. ومن المهم جدا الآن أن يتم تنفيذها وأن نجد مزيدا من الوضوح بشأن التعليم والصحة وإعادة الإدماج الاقتصادي والإسكان وإعادة الإدماج المجتمعي والمساعدة النفسية - الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أود أن أردد ما قاله كارلوس فيما يتعلق بإدماج المرأة بوصفه أمرا أساسيا وإدماج ٩ ٠٠٠ من المقاتلين في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. إن المجتمعات المحلية جاهزة لدمجهم، ولكن تلك المجتمعات تحتاج إلى الدعم.

ثانيا، فيما يتعلق بخريطة الطريق الأمنية، ربما يكون هذا هو التطور الأكثر مدعاة للأسف. لقد كان العام الماضي أكثر السنوات عنفا بالنسبة للمقاتلين السابقين، حيث بلغ عدد الضحايا ١٧٣ ضحية. ولا يزال قادة المجتمع والمدافعون عن حقوق الإنسان وقادة الشعوب الأصلية والمدافعون عن حقوق المرأة يواجهون مخاطر جسيمة، ولذلك أرحب باجتماع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لأول مرة، بعد مرور فترة من الوقت. وأود حقا أن أشجّع اللجنة على مواصلة عملها والعمل بجد على تفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها، وهي المسؤولة أساسا عن وفاة قادة المجتمعات. ويجب توسيع نطاق وجود الدولة.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بدعم مؤسسات اتفاق السلام. عندما كان أعضاء المجلس في بوغوتا، اجتمعنا بممثلي هذه المؤسسات. وما زلت معجبا جدا بنوعية وبالتزام هؤلاء الناس. ونرى في اللجنتين والمجلس الوطني لإعادة الإدماج هيئات أساسية للتغلب على تركة النزاع المستحكمة في البلد. فهي ستؤدي إلى مصالحة حقيقية. وفي هذا السياق، يظل من الأساسي أن تظل اللجان مستقلة وأن يكون لديها التمويل والأداء المناسبان. إن الشيء الوحيد الذي يتعين التغلب عليه هو عدم اليقين فيما يتعلق بالمركز القانوني للمقاتلين السابقين.

وإنني أدرك أن هذه مهمة ثقيلة، وأود أن أردد ما قالته كيلي كرافت في وقت سابق. بالإضافة إلى هذه المهمة، هناك مهمة إيواء مئات الآلاف من اللاجئين الآتين من فنزويلا. وأود أيضا أن أثني على كولومبيا لما يقوم به شعبها وحكومتها في هذا الصدد.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالتأكيد على عبارات التعازي والتضامن التي أُعرب عنها لوفد النيجر.

ثم أود أن أرحب بحضور وزيرة خارجية كولومبيا اليوم وأشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته.

لقد مضت ثلاثة أعوام منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، ويحق لكولومبيا أن تفخر بذلك. وينبغي لنا تهنئة أطراف الاتفاق على التزامها وعلى التقدم المحرز. وفي الوقت نفسه، يجب علينا بالطبع أن نكفل مواكبة التحديات التي لا تزال قائمة.

وتثبت الانتخابات المحلية الأخيرة التأثير الإيجابي لعملية السلام على الديمقراطية الكولومبية. فقد أُبلغ عن وقوع عدد أقل من حوادث العنف، وتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات في مناطق من البلد لم تكن في السابق آمنة بما فيه الكفاية. وتوضح هذه الانتخابات، شأنها في ذلك شأن المظاهرات الاجتماعية الأخيرة، التزام المجتمع الكولومبي بإحلال السلام وكذلك بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

ومما يشجعنا أيضا تنفيذ برامج إنمائية ذات تركيز إقليمي استفادت من زيادة التمويل، وكذلك التقدم المحرز في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما أن استئناف أنشطة الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج خطوة هامة. بيد أنه فيما يتعلق بالضمانات القانونية، من المقلق عدم إحراز تقدم يُذكر في عملية اعتماد المقاتلين السابقين، مما قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني ويزيد من احتمالات العودة إلى الإجرام.

ومن ضمن الأركان الأساسية لاتفاق السلام إنشاء النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. والعدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق المصالحة والسلام الدائم. ونرحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز في إطار الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ونحث جميع الخاضعين لتلك الولاية على الإسهام في جهود البحث عن الحقيقة. إن التهديدات باستخدام العنف ضد المحامين الذين يدافعون عن المقاتلين السابقين غير مقبولة.

ونأسف أيضا لاستمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وكان عام ٢٠١٩ هو الأعنف بالنسبة للمقاتلين السابقين منذ توقيع اتفاق السلام.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية النسائية تحديدا، وكذلك إزاء عدم توفير الحماية للمقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية السابقة، الذين يمثلون نحو ٧٠ في المائة ممن تم اعتمادهم. ويلزم اتخاذ تدابير أكثر فعالية، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخطة عمل اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بضمانات القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وإعادة انعقاد اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية.

لقد قرأنا بعناية التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/73/907-S/2019/509)، ويساورنا قلق بالغ إزاء ارتفاع مستويات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة في كولومبيا، ولا سيما من جانب المنشقين عن جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وأحث جميع الجماعات المسلحة على اعتماد وتنفيذ التزامات لوضع حد لهذا الانتهاك الخطير، وإطلاق سراح جميع الأطفال في صفوفها فورا. وندعو أيضا إلى مواصلة الاستثمار في برنامج ”مسار حياة مختلف“ وفي عمل الفريق العامل التقني المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج.

وفي الختام، من المهم بناء الثقة بين الأطراف وتكثيف التعاون والحوار فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي. ومن مصلحة الأطراف أن تستفيد من مؤسسات وآليات التشاور والرصد والتحقق التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. وأود أن أكرر التزام بلجيكا الراسخ بالعمل عن كثب مع كولومبيا من أجل النهوض بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): قبل تناول الحالة في كولومبيا، أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على

الوقوف والتزام الصمت لدقيقتين في وقت سابق، أولا لإحياء ذكرى أعداد لا تحصى من ضحايا الزلزال الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأود أيضا أن أتقدم بتعازينا إلى السيد أباري وحكومة النيجر وشعبها إثر مقتل ٨٩ جنديا نيجريا في الهجوم الإرهابي على معسكر شيناغودرار في ٩ كانون الثاني/يناير.

وإذ أنتقل الآن إلى كولومبيا، أود أن أرحب بحضور وزيرة الخارجية السيدة كلوديا بلوم دي باربيري في القاعة وأهنئها على تعيينها. وأود أيضا أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، وقبل كل شيء أشيد بعمله وعمل الفريق بأكمله في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. لقد سعى المجلس إلى اتخاذ موقف موحد في دعم الجهود الجماعية التي تبذلها كولومبيا حكومة وشعبا، ولا سيما من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق، ونرحب بدعوة الرئيس دوكي إلى تمديد البعثة حتى عام ٢٠٢٢.

لقد مضى الآن أكثر من ثلاث سنوات منذ إبرام الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. وقد أنجز الكثير بالفعل بفضل جهود حكومة كولومبيا وشعبها التي أود مرة أخرى أن أثني عليها.

ولأول مرة منذ توقيع اتفاق السلام، أجريت انتخابات محلية وانتخابات على مستوى المقاطعات في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في ظل ظروف مرضية عموما. وقدم حزب القوة الثورية البديلة المشتركة العديد من المرشحين وخرج الناخبون الكولومبيون بأعداد كبيرة للمشاركة في الانتخابات. ويدل هذا المستوى الرفيع من المشاركة في الانتخابات على الإسهام الإيجابي لاتفاق السلام في العملية الديمقراطية في كولومبيا. وستتمكن السلطات المحلية المنتخبة حديثا الآن من الإسهام في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما من خلال مشاركتها في البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي، التي تشكل عنصرا هاما من عناصر الاتفاق.

ويحقق نظام إعادة الإدماج أيضا نتائج، كما يتضح من تقرير الأمين العام (انظر S/2019/988). ويسرنا بصفة خاصة أن الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ما انفكوا منخرطين في عملية إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من اختيار أقلية صغيرة جدا استئناف الكفاح المسلح، وهو ما تدينه فرنسا.

ونرحب أيضا بالتقدم المستمر في العمل الذي يضطلع به النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ومن المقرر أن يصدر نظام العدالة الانتقالية أول أحكامه هذا العام، وهو عنصر حاسم في بناء سلام دائم وشامل. غير أن ذلك لن ينجح إلا إذا تم تنفيذ العملية برمتها واختتامها بفعالية.

ويجب علينا أيضا أن نعترف بوضوح بأن بعض أحكام الاتفاق لم تنفذ بعدُ بالقدر الكافي، مقارنة بطموحات عام ٢٠١٦. وكما أبرز عدد من المتكلمين قبلي، فإن اتفاق السلام كان يُنظر إليه ككل، ويجب أن تكون عناصره المختلفة مترابطة ولا يمكن الفصل بينها لكي تكون فعالة تماما.

ولذلك تدعو فرنسا جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم بغية التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاق السلام. ونشدد بصفة خاصة على أهمية البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، الذي يجب أن يُمنح الموارد التي يحتاج إليها لكي يعمل على نحو سليم، ولا سيما لتمويل المشاريع الإنتاجية البديلة التي ستكفل نجاحه على المدى الطويل. إن الإصلاح الريفي هو أحد الركائز الأساسية للاتفاق ويجب تنفيذه، والأمر سيّان بالنسبة للإصلاح السياسي. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لفصول الاتفاق التي تتناول المسائل المتصلة بالأصل الإثني ونوع الجنس.

وإن التنفيذ التام والكامل لاتفاق السلام هو السبيل الوحيد المجدي لمعالجة المشكلات الأمنية الرئيسية المتبقية في البلد، ولا سيما فيما يخص شخصيات المجتمع المدني، والمدافعين

عن حقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذين يُعدّون الضحايا الرئيسيين. فقد كان عام ٢٠١٩ مثيرا للقلق بوجه خاص من هذا المنظور. وقد بذلت الحكومة جهودا لضمان وجود قوات النظام العام وتوفير الحماية الفردية للأشخاص المعرضين للخطر، ولكن فرنسا تدعو السلطات الكولومبية إلى بذل المزيد لضمان توفير جميع الخدمات – العسكرية والمدنية – على كافة أراضيها، بما في ذلك في أقصى المقاطعات، بالتشاور مع المجتمع المدني. ومن الضروري أيضا إحراز تقدم في مجال الحماية الجماعية. وأتفق تماما مع ما قاله سفير بلجيكا بشأن حماية الأطفال.

فالصعوبات التي تعترض سبيل التنفيذ متأصلة في أي اتفاق، إلا أنه تم وضع آليات مختلفة من أجل إيجاد حلول لتلك المشكلات. إذ إنها تشكل المنتدى المناسب للحوار وينبغي استخدامها بقدر أكبر. كما أننا ندرك تماما أن تنفيذ الاتفاق يجري في سياق معقد، ولا سيما بسبب التحدي الذي يواجه كولومبيا والناجم عن أزمة الهجرة الفنزويلية. وأود هنا الإشادة بسخاء الحكومة الكولومبية والشعب الكولومبي في الترحيب باللاجئين والمهاجرين الفنزويليين، بدعم من المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن بوسع كولومبيا، حكومةً وشعباً، الاطمئنان إلى دعم فرنسا واستعدادها لمواصلة تقديم ذلك الدعم، إلى جانب شركائنا داخل الاتحاد الأوروبي، على الدرب الشاق المؤدي إلى السلام.

السيد البعثي (تونس): اسمحوا لي في البداية أن أجدد تعازينا الحارة لسلطنة عمان الشقيقة، حكومة وشعباً، لوفاة المغفور له السلطان قابوس الذي كانت له إسهامات هامة في خدمة القضايا الإنسانية والسلم والأمن الدوليين.

كما أشكركم سيدي الرئيس على الاستجابة لدعوة وفد بلادي وتنظيم دقيقتي صمت. وأريد التقدم بالتعازي إلى النيجر الشقيق، وكذلك الإعراب عن التضامن مع شعب هايتي والأمم المتحدة التي فقدت أكثر من ١٠٠ من كبار موظفيها، وعلى رأسهم التونسي الهادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام آنذاك في هايتي.

وأريد الترحيب بالسيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة الشؤون الخارجية في كولومبيا، والوفد المرافق لها، وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، وأشكره على إحاطته هذا الصباح.

كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/988) وما تضمنه من معطيات قيمة عن مختلف المجالات المرتبطة بتنفيذ اتفاق إنهاء النزاع وإحلال السلام، الذي تمر اليوم ثلاث سنوات على توقيعه، والذي مثّل إنجازاً تاريخيا هاما في مسيرة جمهورية كولومبيا، وفي التأسيس لمرحلة جديدة واعدة قوامها السلام، والاستقرار والرفاه. كما نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وبقدر ما يعرب عنه وفد بلادي من ارتياح للخطوات الهامة التي تم قطعها إلى حد الآن على مختلف المسارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والأمنية، فإننا نؤكد اليوم مجددا على أهمية مواصلة جميع الأطراف الكولومبية العمل في إطار تغليب المصلحة العليا للبلد من أجل إتمام بقية المراحل وتعزيز مقومات الأمن، والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الإطار، تتطلع تونس إلى أن تُوفَّق مبادرة الرئيس إيفان دوكي مركيس للحوار الوطني الشامل في تجاوز الصعوبات والخلافات وتحقيق التقدم المنشود في مجالات النمو الشامل، والشفافية، ومكافحة الفساد، والتعليم، والبيئة والشباب، إلى جانب استكمال مبادرة ”السلام في ظل الشرعية“ التي أطلقتها الحكومة الكولومبية.

إن تونس التي تؤمن بالحوار الوطني كآلية ناجعة لتجاوز الصعوبات وحل الخلافات تؤكد على ضرورة مواصلة الأطراف الكولومبية معالجة كل المسائل في كنف الحوار البناء والتوافق دون

إقصاء أو تهميش لأي طرف. وقد مثّل نجاح كولومبيا في إطلاق الحوار الوطني الشامل وتنظيم الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات مؤشرا جيدا في هذا المضمار.

إن النجاح في تنفيذ اتفاق السلام، وتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد مقومات الأمن والاستقرار لا يقتصر فقط على تقدم مسار الادماج السياسي، بل يعتمد كذلك على تحقيق التنمية الشاملة وتوفير الخدمات الأساسية في كافة المناطق. وفي هذا السياق، يؤكد وفد بلادي على ضرورة مواصلة الجهود في مجال إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما من خلال توفير الخدمات الصحية، والتعليم والتدريب المهني لفائدة الجميع، وخاصة المجتمعات المحلية والمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

ونؤكد كذلك على أهمية مواصلة مسار العدالة الانتقالية، وتوفير الضمانات الأمنية، وتأكيد وجود الدولة ونفوذها وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المناطق بما يشيع مناخ الثقة ويهيّئ الأرضية لمواصلة تقدم كل المسارات. ومن جهة أخرى، تؤكد تونس على ضرورة تكثيف برامج إعادة إدماج الأطفال وتمكينهم من الحصول على التعليم، والصحة، والدعم النفسي والأسري، والتكوين ضمن مسار حياة مختلف وحمايتهم من الاستغلال. كما أن تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية والاجتماعية، وفي بناء مسارات السلام، وتكريس حقوق الإنسان والإصلاح الزراعي يبقى من المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستقرار وتحقيق السلم الاجتماعي.

وأخيراً، فإن مقومات نجاح تحقيق السلام والاستقرار في كولومبيا كلها متوفرة والنتائج المسجلة تشير إلى ذلك، رغم الصعوبات الظرفية. ومن هذا المنطلق، تجدد تونس دعمها لجهود الأمم المتحدة ومختلف القوى الكولومبية للحفاظ على هذا المسار من أجل سلام دائم لمصلحة الجميع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدم الصين تعازيها الخالصة لعمان إثر وفاة السلطان قابوس المفاجئة.

وتدين الصين الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في النيجر. ونشكر رئاسة المجلس على التزام الصمت لمدة دقيقتين عقب الهجوم الإرهابي في النيجر وإحياءً للذكرى السنوية العاشرة لزلزال هايتي.

وترحب الصين بوزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، في جلسة مجلس الأمن اليوم، وتود أن تشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية.

لقد أُحرز تقدم مستمر في البلد خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية وجميع الأطراف المعنية في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وبناء المؤسسات والقيام بالإصلاحات في مجالات شتى.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أجريت انتخابات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات لأول مرة منذ توقيع اتفاق السلام، مما يدل على استمرار التقدم في العملية السياسية الكولومبية. وبفضل جهود الشعب الكولومبي، تجري كتابة فصل جديد للسلام، والمصالحة والأمل. وقد قدم الممثل الخاص رويس ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادته، إسهامات هامة في عملية السلام في كولومبيا، إذ يبذلان جهودا ترمي إلى المساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فضلا عن اتخاذ تدابير لضمان سلامتهم وصون حقوق شعب كولومبيا ومصالحه، ولا سيما حقوق ومصالح النساء، والأطفال والأقليات. وتعرب الصين عن تقديرها لجميع هذه الجهود وتأمل من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أن تواصل الاضطلاع بدور أكبر في صون السلام والاستقرار في البلد، مع احترام سيادته، واستقلاله، ووحدته وسلامته الإقليمية.

ويجسد اتفاق السلام تطلع الطرفين في كولومبيا إلى تحقيق السلام والتنمية والرخاء ويمثل أوسع توافق في الآراء في البلد. وقد أُحرز تقدم كبير في عملية السلام حتى الآن، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ولا تزال الحالة الأمنية في بعض المناطق هشة ولا تزال سلامة المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية في خطر.

وبالنظر إلى كل هذه التحديات، نأمل أن تتمسك حكومة كولومبيا وجميع الأطراف المعنية بعملية السلام التي تم الاضطلاع بها بشق الأنفس وأن تتحمل مسؤوليات والتزامات كل منها وأن تأخذ المصالح الأساسية للبلد في الاعتبار عن طريق مواصلة الحوار مع التحلي بالصبر اللازم لحل الخلافات. وينبغي لها أن تعمل مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في جهود الوساطة التي تبذلها لتعزيز عملية السلام في كولومبيا بغية إحراز تقدم أكبر وملموس وذا مغزى بقدر أكبر.

والصين على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين لدعم جهود حكومة كولومبيا والحوار بين الأطراف وعمل بعثة التحقق وعملية السلام في كولومبيا من أجل الإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلام الشامل والاستقرار والتنمية في البلد.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم تعازينا لحكومة وشعب عمان في وفاة السلطان قابوس بن سعيد. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على طلبكم من الحاضرين التزام الصمت لمدة دقيقتين. وباسم إندونيسيا حكومة وشعبا، أود على وجه الخصوص أن أتقدم بتعازينا إلى حكومة وشعب النيجر إثر الهجوم الإرهابي الأخير الذي أودى بحياة ٨٩ شخصا.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا. إن حضورها هنا اليوم موضع تقدير لأنه يعبر عن الأهمية التي تعلقها حكومة بلدها على دعم المجلس لعملية السلام في بلدها. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو أغيري على إحاطته المفصلة والشاملة بشأن التطورات الأخيرة. واليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط موجزة.

أولا، تهنئ إندونيسيا شعب كولومبيا على النجاح في إجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات بسلام نسبيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والتي شارك فيها الحزب السياسي ''القوة الثورية البديلة المشتركة'' والمقاتلون السابقون. ويجب على شعب كولومبيا أن يبني على تلك الخطوة الهامة في عملية إعادة الإدماج السياسي. ولذلك، ننضم إلى الأمين العام في تشجيع رؤساء البلديات والمحافظين وغيرهم من المسؤولين المنتخبين حديثا على كفالة وضع البرامج المتصلة بتنفيذ السلام في صدارة جداول أعمالهم.

ثانيا، تود إندونيسيا أن تشدد مرة أخرى على أن توطيد السلام المستدام في كولومبيا لن يتحقق إلا من خلال وفاء جميع أصحاب المصلحة الكولومبيين على نحو شامل ومتسق بالتزاماتهم بموجب ''الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وإحلال سلام مستقر ودائم''. وبينما نرحب، كما هو الحال دائما، بالتطورات الإيجابية العديدة التي تحققت، فضلا عن التقدم الذي ولده اتفاق السلام، فإننا نواصل دعوة جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من أجل الوفاء بالتزاماتها الفردية.

ولئن كان هذا التقدم بطيئا نسبيا، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/988)، فإننا ننوه بالتقدم المحرز والجهود المبذولة في حل مسألة اعتماد المقاتلين السابقين. ولكن ذلك يجب أن يستمر. وعليه، فإننا ننضم مرة أخرى إلى الأمين العام في حث جميع الأطراف على الاستفادة من المجلس الوطني لإعادة الإدماج لإجراء مناقشات استراتيجية بشأن التحديات المتبقية في عملية إعادة الإدماج واتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لها عن طريق تنفيذ خارطة الطريق التي اعتُمدت مؤخرا. وثمة أهمية حاسمة لإعادة الإدماج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي

للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من أجل كسب ثقة عامة الناس في عملية السلام وجعلهم يطمئنون إليها.

أخيرا، يتعين على مجلس الأمن وعلينا بشكل فردي كأصدقاء أن نكفل بذل كل جهد ممكن لمساعدة شعب كولومبيا. وينبغي للمجلس، على وجه الخصوص، أن يواصل تقديم المساعدة إلى كولومبيا استنادا إلى قراراته ذات الصلة. ومن المهم أيضا أن يتذكر المجلس أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا قد أُنشئت أصلا وفقا لاتفاق السلام لعام ٢٠١٦، الذي طلب فيه الطرفان في كولومبيا إلى الأمم المتحدة إنشاء بعثة سياسية.

وتعتقد إندونيسيا أن بناء القدرات والدعم التقني، إلى جانب المشاريع الموجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، جميعها أمور يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ اتفاق السلام. وكما ذكرنا سابقا في هذه القاعة، فإن إندونيسيا على استعداد لتقديم المساعدة، بما في ذلك عن طريق تبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا في مجال إعادة الإدماج وكذلك في البرامج المتعلقة بـ”محاصيل السلام“، مثل زيت النخيل. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن إندونيسيا وكولومبيا نظمتا خلال الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ حلقة عمل دولية بشأن ”محاصيل السلام“ في إندونيسيا، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف من حلقة العمل هو عرض خبرات إندونيسيا بشأن الكيفية التي ساعدت بها صناعة زيت النخيل على تحسين حالة البنية التحتية في البيئة المحيطة بالمزارع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

في الختام، أكرر مرة أخرى دعم إندونيسيا لعملية السلام في كولومبيا وأثني على شعب كولومبيا لشجاعته في تحقيق السلام والاستقرار في بلده.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة بالتزام الصمت لمدة دقيقة قبل جلستنا إحياء لذكرى ضحايا الزلزال في هايتي وضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في النيجر. ونشاطر زملاءنا الشعور بالحزن. ونتقدم بتعازينا إلى أصدقائنا في النيجر.

ونرحب بمشاركة السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئها على تعيينها في ذلك المنصب الهام وأعرب عن أملنا في ألا يُناقش موضوع كولومبيا في مجلس الأمن إلا بطريقة إيجابية. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو أغيري على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2019/988). واستنادا إلى تلك الوثيقة، يتفق مجلس الأمن والأمين العام على أن نجاح عملية السلام يتوقف كليا على قدرة الكولومبيين على الوفاء التام بالتزاماتهم بموجب ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“.

لقد دخلت كولومبيا مرحلة حاسمة، ستحدد مدى استدامة السلام الذي حققه الكولومبيون بهذا الثمن الباهظ. وكما يلاحظ الأمين العام بحق في تقريره، فإن الاتفاق النهائي ينص على فترة طويلة لتحقيق الإنعاش بعد انتهاء النزاع ولكن يجب إرساء الأسس المتينة للسلام الآن.

وهذا هو السبب في أن مجلس الأمن، المكلف برصد عملية السلام في كولومبيا، يتابع عن كثب التطورات ويأمل ألا يستمر فحسب النجاح الذي تحقق بالتوقيع على الاتفاق النهائي، بل أن يجري تعزيزه أيضا. ودور بعثة التحقق هام جدا. بيد أن المسؤولية الرئيسية عن عملية السلام تقع بوضوح على عاتق الكولومبيين أنفسهم. وكما يشير التقرير، فإنه لا يزال أمامنا القدر الأكبر من العمل لتوطيد السلام على الرغم من إحراز بعض التقدم.

ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، أصبح من الواضح أنه بالإضافة إلى ظهور تحديات جديدة في عملية السلام الكولومبية، لا تزال

هناك مسائل أساسية يتعين معالجتها بصورة عاجلة. وبينما كانت الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر أكثر سلمية من الانتخابات السابقة، يلاحظ الأمين العام تزايد انعدام الثقة بين مختلف قطاعات المجتمع. هناك عدة أسباب مختلفة لهذا الوضع.

أحد أهم هذه الأسباب هو عدم وجود حلول للقضايا المتعلقة بالأمن. لقد شهد عام ٢٠١٩ أكبر عدد من الضحايا منذ توقيع اتفاق السلام النهائي. نحن نعتقد أنه يجب التحقيق في كل جريمة قتل ويجب معاقبة المسؤولين عنها بالشكل المناسب. كما أن التقرير يلاحظ وجود ثغرات في مجال إعادة الإدماج السياسي. على وجه الخصوص، يظل مقعد واحد في البرلمان محجوبًا بشكل مؤقت، وذلك رغم أنه كان من المفترض تخصيصه بموجب الاتفاق النهائي لحزب القوة الثورية البديلة المشتركة، وليس لممثل معين.

هناك مطلب جماهيري لزيادة فعالية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. يشير التقرير إلى الانتشار الواسع لعدم الرضا في المجتمع بشأن نقص التقدم في تنفيذ الإصلاحات الزراعية، بما في ذلك برامج إعادة الإدماج واستبدال المحاصيل. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج القانوني، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تعتمد برامج الدولة مشاركًا جديدًا واحدًا بالرغم من أنها تلقت طلبات لهذا الغرض.

يصر مجلس الأمن باستمرار على ضرورة الحفاظ على استقلال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير بأن المحامين الذين يمثلون المقاتلين السابقين في المحكمة تعرضوا للتهديدات. وبغض النظر عن مصدر تلك التهديدات فإننا نعتبرها محاولة للضغط على النظام القضائي. يجب أن تتوقف هذه الممارسة على الفور؛ ويجب التحقيق في القضايا البارزة، ويتعين تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وأنوه أيضاً بملاحظة التقرير بأن المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المتأثرة بأفعال جيش التحرير الوطني تصر على ضرورة الحوار مع هذا الجيش. إننا نتفق مع الرأي القائل بأن تحقيق سلام دائم في كولومبيا يصعب تصوره دون مراعاة الطيف الكامل من الآراء. نحن على ثقة بأن بوغوتا ستجد طريقة لحل الخلافات مع كوبا حول المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. ونحن نشاطر هافانا موقفها المتمثل في أنه لا يمكن تسليم أعضاء تلك الجماعة لأن كولومبيا لا يمكنها ضمان حصانتهم، وكما تقتضي ذلك الضمانات المنصوص عليها في البروتوكولات الموقعة من الأطراف التي تحكم تصرفات المشاركين في حالة انهيار الحوار.

ومثل كل من قرأوا التقرير، نشعر بالقلق إزاء موجة الاحتجاجات في البلاد. إننا مقتنعون بأن التنفيذ الفعال للاتفاق النهائي هو وحده الذي يمكن أن يطمئن المجتمع وأن يمنع العودة إلى حمل السلاح مرة أخرى. هذه الوثيقة وعناصرها الأساسية، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، جعلت من الممكن للأمين العام ومجلس الأمن أن يدعما عملية السلام.

لقد كانت قناعتنا باستمرار أنه لا يمكن استقرار الوضع إلا عبر الوسائل السلمية، وعلى أرفع مستوى ممكن من الحوار العام. هذا النهج وارد في القرار الأساسي ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، بشأن بناء السلام، والذي ينص على أن المسؤولية الوطنية عن حفظ السلام تفترض مسبقاً أن تأخذ الحكومة المعنية في الاعتبار وجهات نظر كل شرائح المجتمع. ونأمل في هذا الصدد للمبادرات التي أعلنها الرئيس والمجتمع لإجراء حوار وطني واسع النطاق أن تسفر عن نتائج. إن الأمر الأهم هو منع الازدواجية في العمل.

إننا نرحب بالالتزام بعملية السلام المعلن من جانب القيادة الكولومبية، لكن لا يمكننا التوقف عند هذا الحد. يتوقع المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، والأهم من ذلك الكولومبيون أنفسهم، التنفيذ الصارم للالتزامات المنصوص عليها

في اتفاق السلام النهائي. فيما عدا ذلك سيكون من المستحيل تجاوز عواقب نصف قرن من الصراع المسلح الداخلي. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ستواصل القيام بدور هام في عملية السلام.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على التزام الصمت دقيقة الذي أجريتموه هذا الصباح. ونود أن نعرب عن تعازي حكومة جنوب أفريقيا لإخواننا وأخواتنا في النيجر على الخسارة الفادحة التي تكبدوها. كما نتذكر بأسى العدد الكبير من إخواننا وأخواتنا في هايتي، وكذلك أفراد الأمم المتحدة الشجعان، الذين لقوا حتفهم قبل ١٠ أعوام.

فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، دعوني أبدأ بشكر وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وأن أرحب بحضورها في هذا الاجتماع. إننا نقدر التزامها وتواجدها لإحاطة مجلس الأمن علما. وأود أن أؤكد لها دعم جنوب أفريقيا الكامل لجهود بلدها الرامية إلى تحقيق سلام طويل الأجل ومستدام. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة التحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عمله الدؤوب والمضني في كولومبيا وعلى الإحاطة الإعلامية المفيدة.

ما زالت جنوب أفريقيا تدعم بالكامل الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، والذي تم توقيعه بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في عام ٢٠١٦. نحن نرحب بآليات اتفاق السلام، مثل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، ونحث الشعب والسلطات الكولومبية على استخدام هذه الآليات لمعالجة الثغرات والتحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام.

يتماشى هذا مع الموقف المبدئي لجنوب أفريقيا المتمثل في أن الحل الوحيد المجدي والمستدام للصراع يظل في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتسوية سياسية شاملة يقودها على الصعيد الوطني شعب كولومبيا وتكون لمصلحته. ونرحب في هذا الصدد بإجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات السلمية والناجحة نسبياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وذلك بالرغم من التحديات التي سبقت يوم الانتخابات. إن مشاركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية والمقاتلين السابقين جديرة بالثناء وتمثل خطوة إيجابية إلى الأمام.

وتشيد جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز في تسريح وإعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ولكي يتم إحراز تقدم مستمر ومستدام في هذا الصدد ينبغي أن يصاحب عملية التسريح تدريب متواصل وتوفير فرص اقتصادية للمقاتلين السابقين.

ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم المحرز مؤخراً فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والتي تؤدي دوراً رئيسياً في معالجة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء الصراع الداخلي في كولومبيا. ندعو كذلك إلى احترام الاستقلال القضائي للولاية القضائية الخاصة. لقد أكدت تجربة جنوب أفريقيا نفسها مع لجنة الحقيقة والمصالحة أنها كانت حاسمة في تحقيق الوحدة الوطنية. وفي كولومبيا يمكن لعمليات المصالحة أن تضمن شمولية الطريق إلى السلام.

تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء التخويف وتزايد عمليات القتل للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي ولقادة في المجتمع وزعماء محليين، والذين يشملون الآن أيضًا أفراداً من السكان الأصليين والسكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ندعو إلى تهيئة بيئة آمنة لحماية النساء والأطفال وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك لجميع المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام. ومن المهم أيضاً في هذا الصدد تعزيز دور اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والتي يمكن استخدامها كوسيلة للتنفيذ السريع لاتفاق السلام.

ونرحب بجهود الحكومة فيما يتعلق بالتدريب وإعادة الإدماج في المناطق الإقليمية، وكذلك الدور البناء للقوات المسلحة الثورية الكولومبية وموقفها المستجيب. فهذا أمر حيوي للإدماج المستدام والناجح للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في المجتمع الكولومبي من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة الإدماج الريفي والسياسي، والوظائف، والحصول على الأراضي، والفرص، والتعليم، وحماية حقوق الضحايا، وتمكين المرأة.

دعوني أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أنه من المهم للمجتمع الدولي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة للتحقق، مواصلة دعم الامتثال الكامل للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين، وكذلك وقف الأعمال القتالية وإلقاء السلاح.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الهام الذي يقوم به. ونرحب ترحيبا حارا بالسيدة كلاوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية جمهورية كولومبيا.

لقد استمر إحراز التقدم في عملية السلام خلال فترة عصيبة. ونشجع الجميع على مواصلة بذل تلك الجهود على طريق السلام والازدهار.

ونرحب بتنظيم أول انتخابات محلية وعلى مستوى المقاطعات منذ التوقيع على ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“، وهي الأولى التي تُعقد بمشاركة القوة الثورية البديلة المشتركة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، مما يمثل خطوة مهمة إلى الأمام.

إن دور السلطات على الصعيد المحلي وعلى مستوى المقاطعات أساسي لنجاح جهود بناء السلام في كولومبيا. وثمة فرصة أمام السلطات المحلية المنتخبة حديثًا للانضمام إلى عملية السلام والمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام. ونشيد بالمحادثات الوطنية التي بادرت الحكومة إلى عقدها بشأن مختلف القطاعات والمواضيع. ونشجع النظر إلى الحوار باعتباره منصة لتحقيق مزيد من توافق الآراء والحفاظ على الزخم في المجتمع.

ونلاحظ بارتياح استمرار التزام الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين بالاتفاق النهائي ومواصلتهم العمل على إعادة الاندماج في الحياة المدنية على الرغم من الشكوك والهجمات المستمرة ضدهم. ومن المهم التأكيد على أن المخاطر والتحديات لا تزال قائمة وتتطلب المزيد من الاهتمام والعمل. ونتيجة لزيادة التوسع الحضري والتسريح، تعيش غالبية المقاتلين السابقين الآن في مجتمعات محلية مدنية حيث يصعب تتبعهم وضمان حصولهم على خدمات وعلى نفس المزايا التي يتمتع بها المواطنون الآخرون.

ونشعر بقلق عميق جراء الحالة الأمنية وارتفاع مستويات العنف ضد قادة المجتمع المحلي والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. إن هؤلاء الأفراد في طليعة تنفيذ اتفاق السلام ويشكل العنف ضدهم تهديدا أساسيا لنجاحه. وقد كان عام ٢٠١٩ العام الأكثر عنفا بالنسبة للمقاتلين السابقين، حيث قُتل ٧٧ منهم وهو رقم قياسي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بأعمال العنف التي تستهدف المشاركة السياسية للمرأة.

ومن المهم ضمان الأمن في جميع أنحاء البلد، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا. ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة الاستفادة من جميع الآليات القائمة. وينبغي أن تُستخدم اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وهي هيئة أنشئت بموجب اتفاق السلام وأُسندت إليها ولاية البحث عن حلول لتحديات الحماية المستمرة، لوضع سياسة تتعلق بتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات الدعم الخاصة بها. ونؤكد من جديد الحاجة إلى إعطاء الأولوية للوقاية والإنذار المبكر وتدابير الحماية الجماعية التي ينبغي أن تراعي الاحتياجات

الخاصة للضحايا المحتملين، مثل السكان الأصليين والمجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي، وينبغي أن تتبع نهجا يراعي العامل الجنساني.

وهناك حاجة إلى تحقيق تقدم في مجالات أخرى من الاتفاق. ونشجع الجميع على مواصلة هذا العمل القيم من خلال آليات العدالة الانتقالية التي توفر الحقيقة والعدالة والمصالحة للضحايا، وهي جميعا عناصر حاسمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية الطويلة الأمد. وتشكل محكمة السلام الخاصة ركيزة للعدالة الانتقالية ويجب ضمان احترام استقلاليتها.

ويسرنا أن نرى التقدم الذي أحرزته الحكومة الكولومبية ونود أن نعرب عن دعم إستونيا القوي للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام. ويظل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بالغ الأهمية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أيضا أن أعرب عن تضامن بلدي مع حكومة وشعب هايتي بعد ١٠ سنوات من الزلزال المدمر وأن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب النيجر. ونشكركم، سيدي الرئيس، على إحياء ذكرى الحدثين بالتزام الصمت لمدة دقيقتين في وقت سابق.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تحياتها الحارة لمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري، وزيرة خارجية كولومبيا، والسيد إميليو أرشيلا، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والإدماج، وترحب بمشاركتهما في جلسة اليوم. كما نشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته وعمله البالغ الأهمية.

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/988). وننوه بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير على غرار التقدم المحرز في استراتيجية ”السلام مع الشرعية“؛ والدعوة إلى إجراء أول انتخابات محلية وعلى مستوى المقاطعات منذ التوصل إلى ”الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم“، ولا سيما مشاركة المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والمشاركة الفعالة للمرأة في العملية السياسية؛ ووضع برامج ذات تركيز إقليمي للبلديات المتضررة من النزاع؛ والإسهامات القيمة لمحكمة السلام الخاصة؛ والمشاريع الإنتاجية الجماعية الـ ١٢ الجديدة التي وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج؛ وزيادة عدد المقاتلين السابقين الملتحقين بدراسات أكاديمية.

ونود أيضًا أن نبرز التقدم المُبلغ عنه في مناقشة مشروع القانون لتمديد العمل بالقانون المتعلق بالضحايا ورد الأراضي. وفي الواقع، تمثل قضية التعويضات عنصرا هاما في عمليتي رد الأراضي والمصالحة.

ورغم تلك التطورات الإيجابية، يشير وفد بلدي إلى العوائق الكبيرة التي تواجه التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. ونشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية اعتماد المقاتلين السابقين، وكذلك الصعوبات في توفير ضمانات أمنية لبعض المجتمعات المحلية. وتكتسي تلك الضمانات القانونية والأمنية أهمية قصوى لإعادة الإدماج الشامل للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

وبالمثل، فإن إيجاد حلول دائمة للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذين يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج (وهم يمثلون ٧٠ في المائة من أولئك الذين تم اعتمادهم)، أمر هام للغاية للتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي. ومما يكتسي أهمية مماثلة الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات زراعية والتنفيذ الكامل لبرنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة الذي سيثني المشاركين

فيه عن ممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة. وتشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالقلق إزاء ما تردد عن تعرض المشاركين في هذا البرنامج لتهديدات.

ويشعر وفد بلدي بشكل أساسي بالقلق من استمرار أعمال العنف، لا سيما ضد النساء والأطفال؛ والهجمات على المجتمعات المحلية؛ وقتل السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. وندين أعمال العنف هذه ونطالب بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وتتفق سانت فنسنت وجزر غرينادين مع دعوة الأمين العام طرفي الاتفاق النهائي إلى التغلب على خلافاتهم المرتبطة بتنفيذه عن طريق الحوار المستمر، وكذلك توصيته بالاستفادة الكاملة من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحل نزاعاتها.

ومن المهم التأكيد على أن عملية توطيد السلام الدائم في كولومبيا تمر بمرحلة مهمة للغاية. ولا مجال للتهاون أو التنفيذ الانتقائي للاتفاق. وتدعو سانت فنسنت وجزر غرينادين جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها والامتثال للتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. ولا تزال عملية السلام الكولومبية نموذجا يحتذى به في نظامنا المتعدد الأطراف، حيث أنه يؤكد على أنه لا يجب لأحد أبدا أن يستبعد الحوار في إطار السعي إلى حل النزاعات بغض النظر عن مدى صعوبة النزاع واستحكامه.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا لحكومة وشعب كولومبيا في سعيهما إلى تحقيق سلام دائم وكذلك لبعثة الأمم المتحدة للتحقق والفريق القطري في المساعدة على التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على طلبكم من مجلس الأمن التزام الصمت لمدة دقيقة، إحياء لذكرى ضحايا الزلزال في هايتي وحدادا على ضحايا الإرهاب في بلدي. وأعرب عن تعازينا لحكومة وشعب عمان في وفاة السلطان قابوس. وأشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وكذلك أشكر وزيرة خارجية كولومبيا ووفد بلدها على حضورهما هنا اليوم.

لقد مرت ثلاث سنوات منذ التوقيع على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا ومتمردي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، في هافانا في عام ٢٠١٦. ويسرنا اليوم أن نلاحظ أن عملية تنفيذ الاتفاق النهائي قد أحرزت تقدما كبيرا في بعض المجالات. وعلى الرغم من أن هذا التقدم بطيء، بل غير كاف في بعض النواحي، فإنه يظهر الإرادة القوية للسلطات الكولومبية وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بعملية السلام، وهو أمر جدير بالترحيب.

ولا تزال كولومبيا تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأنشطة إجرامية متواصلة، نتيجة للحرب والجريمة المنظمة. وقد انخفض العنف الذي بلغ مستوى مقلقا في نهاية العام الماضي، إلى حد ما الآن، الأمر الذي مكن من إجراء الانتخابات، حتى في المناطق التي لم يكن من الممكن إجراء انتخابات فيها من قبل بسبب انعدام الأمن. إن وفد بلدي مسرور بسلاسة سير تلك الانتخابات البلدية الشاملة التي انتخبت فيها امرأة، لأول مرة، عمدة للعاصمة بوغوتا.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، يدعو وفد بلدي جميع الجهات الفاعلة إلى مضاعفة جهودها لتعزيز المكاسب التي ذكرتها من قبل. ومع ذلك قد تؤدي عدة عوامل إلى تقويض التقدم المحرز، بما في ذلك استمرار عدم فعالية وجود الدولة في عدة مناطق البلد التي كانت تحتلها سابقا جماعات مسلحة وعدم كفاية التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاق النهائي واغتيالات

الناشطين في مجال حقوق الإنسان وقادة الشعوب الأصلية والمقاتلين السابقين.

وكذلك يواجه البلد إعادة تشكيل الجماعات شبه العسكرية وإعادة تسليح بعض الجماعات المسلحة التي قررت التخلي عن التزاماتها مع الدولة الكولومبية. ومع ذلك، فإننا نرحب برفض الكولومبيين بجميع مشاربهم رفضا قاطعا لهذه المحاولات الرامية إلى تقويض عملية السلام. ومن المأمول أن يؤدي اعتماد خارطة الطريق لإعادة الإدماج إلى إحراز التقدم في القطاعات الاجتماعية وتعزيز الزخم الإيجابي الحالي في البلد. وما من شك في أن تنويع الاقتصاد عن طريق الاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة وتشجيع الإنتاج الزراعي البديل سيساعد على خفض مستوى العنف بزيادة دخل المنتجين.

ويشيد وفد بلدي أيضا بالجهود التي بذلتها الحكومة الكولومبية حتى الآن لتحقيق المصالحة الوطنية وتنفيذ الاتفاق النهائي على الرغم من القيود، وخاصة القيود المالية. وكذلك نكرر الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد رويس ماسيو، على عمله الدؤوب ونحث أعضاء المجلس على مواصلة دعمهم الحيوي للسلطات الكولومبية في سعيها إلى تحقيق سلام دائم.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم النيجر للتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي حتى يتمكن الشعب الكولومبي، الذي اتسم تاريخه بالنزاعات، أخيرا من أن ينعم بالسلام والهدوء والازدهار. وأود كذلك أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لعبارات التضامن التي أعرب عنها تجاه بلدي في أعقاب مأساتنا الأخيرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة كلوديا بلوم دي باربيري في هذه الجلسة. وأشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والهامة.

لقد احتفل شعب كولومبيا وجميع الأحزاب السياسية، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بالذكرى السنوية الثالثة لتوقيع الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. إن التاريخ يخبرنا أن التوصل إلى اتفاق سلام أمر صعب، غير أن وضعه موضع التنفيذ أصعب بكثير.

وتشيد فييت نام إشادة كبيرة، في ذلك الصدد، بالتزام الحكومة الكولومبية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وبجهودهم في تحقيق السلام والأمن المستدامين في البلد. فقد شهدت كولومبيا تطورات إيجابية للغاية على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونعتقد أن تلك التطورات ستساعد على تعزيز سبل عيش شعبها. ونشدد كذلك على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، في دعم المشاريع والمبادرات المتصلة بتنفيذ الاتفاق النهائي.

ولا تزال هناك تحديات وصعوبات ومشاكل كثيرة، كما ذكر أعضاء المجلس. وأود أن أشدد، في ذلك الصدد، على النقاط التالية. أولا، يجب أن يكون الأمن والتنمية لجميع الشعب الكولومبي، بمن فيهم المقاتلون السابقون، أولوية قصوى. فذلك سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المصالحة والسلام في الأجل الطويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه لحكومة كولومبيا في عدة مجالات هامة، مثل بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون والاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة ومنع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والجريمة والعنف. وندعو إلى تكثيف الجهود والتعاون للكشف عن مواقع الألغام وحقول الألغام في البلد.

ثانيا، نشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية والشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي

والتنمية الريفية والإسكان والتعليم وإيجاد فرص العمل من أجل الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن. فتوفير فرص متكافئة للجميع، في جميع عمليات المصالحة، هو الوسيلة الوحيدة المجدية لردع العنف والحد من خطر العودة إلى النزاع.

وفي الختام، أكرر تأييدنا القوي لعمليات السلام والأمن والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والتنمية في كولومبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية كولومبيا.

السيدة بلوم دي باربيري (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تعيد كولومبيا تأكيد تضامنها مع شعب هايتي، بعد عشر سنوات من الزلزال الذي أثر على ملايين الناس، وغير تاريخهم. كما نعرب عن أسفنا لضحايا أحداث العنف في النيجر.

وأشكر رئاسة فييت نام على عقد هذه الجلسة وجميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر والإجماعي لكولومبيا. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/988) وممثله الخاص، كارلوس رويس ماسيو، على العمل الهام الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تحت قيادته. إن حكومة بلدي تقدر مشاركة البعثة في المحادثات الوطنية التي يقودها رئيس الجمهورية بشأن سياسة ”السلام مع الشرعية“، فضلا عن تقييماتها المستقلة للتقدم المحرز والتحديات في ذلك المجال.

وتهدف سياسة ”السلام مع الشرعية“ التي تتبعها حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيس إلى إعمال الحق الدستوري للكولومبيين في السلام في إطار حماية سيادة القانون، وبالتالي فهي سياسة معيار مرجعي لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، الموقع في عام ٢٠١٦ بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي المتمردة السابقة.

وتشمل هذه السياسة، من بين عناصرها العديدة، أدوات حاسمة لإحراز تقدم على الجبهتين اللتين درستهما بعثة التحقق، وفقا لولايتها – إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، والضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من العنف.

وفيما يخص الولاية الأولى المتعلقة ببرامج إعادة الإدماج، فقد أشاد الأمين العام بالتقدم الكبير الذي أحرزته كولومبيا. وتعد المشاركة الأولى من نوعها لحزب القوة الثورية البديلة المشتركة في الانتخابات الإقليمية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي وانتخاب بعض المقاتلين السابقين أو المرشحين السابقين الذين أيدوهم دليلا على ضمان الإدماج الكامل لأعضائه في الحياة السياسية.

وعلاوة على ذلك، رفعت الدولة الحظر الذي ربما يقيد ممارسة التصويت أو ترشيح المقاتلين السابقين واتخذت تدابير حماية خاصة لمرشحيهم. وكان يوم التصويت أكثر سلاما مما كان عليه في الماضي، وأكد مجددا حيوية الديمقراطية الكولومبية وتعدديتها.

وبشأن إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، مكنت المشاريع الإنتاجية الفردية الـ ٨٩٨ والـ ٤٧ مشروعا جماعيا قيد الإنشاء من حصول مزيد من المقاتلين السابقين على العمل وضمان توفير دخلهم الخاص والتخلي عن الاعتماد على برامج الدولة. وأُدرجت نسبة ٩٩ في المائة من المقاتلين السابقين في نظام التأمين الصحي، وأتيحت لـ ٠٠٠ ٩ منهم إمكانية الحصول على التعليم الرسمي والتدريب التقني.

ويسرني أيضا أن أعلن أن الحكومة قد وافقت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر على خريطة طريق لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المتفق عليها مع القوة الثورية البديلة المشتركة، وهي تطلق عملية شاملة ومستدامة وانتقالية تستند إلى الخدمات المؤسسية ومن شأنها كفالة إعمال حق الأشخاص العابرين وأسرهم في إعادة الإدماج.

وأحطنا علما بالمعلومات التي قدمها الأمين العام بشأن اعتماد المقاتلين السابقين ووُضعت خطة عمل لتحليل الحالات الفردية. ومكنت خطة العمل من اعتماد ٩٩ فردا آخرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى الأشخاص المشمولين في التقرير. وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص المعتمدين إلى ١٣ ١٨٥ فردا. بالمثل، وكما ورد في التقرير، تجدر الإشارة إلى أنشطة الفريق العامل التقني المعني بالمسائل الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، وكذلك مشاركة الشباب.

ويشير الأمين العام أيضاً إلى توقع الحكومة أن يسلم أعضاء القوة الثورية البديلة المشتركة السابقون أصولهم بغية تعويض الضحايا وأن يتعاونوا في تحديد مواقع الألغام المضادة للأفراد وفي إثبات الحقيقة. وتلك مسائل ما يزال المجتمع الكولومبي ينتظر إجابات عنها. ومن الجدير بالذكر أن بعثة التحقق تولي اهتماما أكبر لتلك المسائل التي تشكل أيضا جزءا من عملية إعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بالولاية الثانية للبعثة، يشير التقرير إلى مختلف التدابير التي اعتمدتها الدولة لحماية وأمن المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف، بيد أنه يحذر من التحديات الخطيرة التي لا تزال قائمة والتي يتعلق العديد منها بضرورة تعزيز الاستقرار في المناطق الأكثر تضررا من الفقر والعنف. وهنا تكتسي المشاريع في إطار سياسة ''السلام والشرعية'' أهمية خاصة. وعملا بهذه السياسة شرعت الحكومة في تنفيذ ١٦ خطة إنمائية ذات تركيز إقليمي وتغطي ١٧٠ بلدية هي الأكثر تضررا من العنف والفقر.

وخلال الأشهر الـ ١٧ التي انقضت منذ تولي الحكومة مهامها، وافقت السلطات المحلية على ٣٠٩ مشروعا جديدا للتنفيذ بتكلفة استثمارية قدرها ٥٠٠ مليون دولار. وعلى الصعيد الوطني، أنجزت الحكومة ٦٤١ مشروعا إضافيا في إطار هذه الخطط. ومن الضروري أيضا التشديد على دور القطاع الخاص الذي يسلّم بالفوائد الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في الأقاليم المعنية ويواصل الاستثمار تدريجيا في المناطق الأكثر تضررا من العنف والفقر.

وتتعلق التحديات الأمنية الأخرى التي لا يمكن إنكارها بالاقتصادات غير المشروعة والجريمة ذات الصلة التي لم نتمكن بعد من اجتثاثها من بلدنا. وما زلنا نعاني من عواقب الاقتصادات الإجرامية، وخصوصا الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع اللذين يؤججان العنف تاريخيا. وتعطي الحكومة الأولوية لهذه المسألة وتعمل بحزم على التصدي لتلك التهديدات التي تلحق الضرر بالمقاتلين السابقين والزعماء الاجتماعيين والمجموعات العرقية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات الضعيفة بوجه عام.

وأنهت كولومبيا عام ٢٠١٩ بأدنى معدل لاختطاف الأشخاص في تاريخها الحديث، في حين انخفضت جرائم قتل الزعماء الاجتماعيين بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. ومع ذلك ما تزال هذه الجرائم بمثابة تذكير مؤسف بأنه لا يسعنا الشعور بالرضى وأنه يزال يتعين علينا أن نواصل العمل. وعليه، تتخذ الدولة خطوات مستمرة للتعجيل بالتحقيقات القضائية ووضع سياسات عامة شاملة لمواجهة التنظيمات الإجرامية وتعزيز تدابير الوقاية والإنذار المبكر والحماية.

وأصدرت الوحدة الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام المكلفة بالتحقيق في الهجمات على المقاتلين السابقين ٥١ أمرا بإلقاء القبض على المشتبه فيهم، وصدر ٢٣ حكما، بما في ذلك في قضيتي ألكسندر بارا أوريبي وديمار توريس المذكورتين في تقرير الأمين العام.

وعُقد اجتماع مؤخرا للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، برئاسة الرئيس دوكي ماركيث في ٨ كانون الثاني/يناير أكدت فيه اللجنة الأخذ بشواغل المجتمع المدني في السياسات العامة المتعلقة بتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة وحماية

القادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وكان إحباط خطة اغتيال رئيس حزب القوة الثورية البديلة المشتركة مؤخرا نتيجة للتدابير الفعالة التي اتخذتها الحكومة.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، بلغت مساحة مزارع الكوكا ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار لم يسبق لها مثيل، ولكن توقفت زيادتها بفضل الإجراءات التي ظلت تتخذها الدولة منذ عام ٢٠١٨. ودُمر نحو ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٩ بواسطة برامج القضاء اليدوي عليها. وتدرك الحكومة التحديات التي يواجهها البلد وستواصل العمل بالتزام ثابت لمواجهة التنظيمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات على المجتمعات المحلية والأفراد.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أهمية إحراز تقدم شامل في الفصول الأخرى من اتفاق عام ٢٠١٦. ورغم أن هذه المسألة لا تدخل في إطار ولاية البعثة، فإن لحكومتنا رؤية شاملة في هذا المجال. وثمة أكثر من ٥٠٠ مؤشر عمل يؤثر في تحقيق ''السلام في إطار الشرعية''، على سبيل المثال في مجال التحول الريفي الشامل. وقد تم إدماج ٦٩٧ ٠٠٠ هكتار في صندوق الأراضي لدينا، وتسجيل ٣٧٥ ٠٠٠ هكتار، في غضون الـ ١٧ شهراً التي تولت إبانها حكومتنا السلطة. وبسنّ قانون بشأن النمو الاقتصادي، سيتم استثمار حوالي ٩٠٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ في بناء الطرق الفرعية التي من شأنها تحسين ربط المناطق الريفية النائية في البلد بمراكز أكثر تقدما.

وفي الوقت نفسه، يتواصل تعزيز النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، بمشاركة الضحايا على نحو متزايد النشاط. وقد تمت الموافقة على الموارد اللازمة في ميزانيتنا الوطنية لعام ٢٠٢٠ حتى تتمكن الآليات الرئيسية الثلاث لذلك النظام من أداء مهمتها بصورة مستقلة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى المظاهرات التي شهدتها العاصمة ومدن أخرى منذ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أشيرَ إليها في تقرير الأمين العام. وقد وجهت المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية التماسات مختلفة إلى الدولة أثناء هذه المظاهرات. وتكفل كولومبيا الحق في الاحتجاج الاجتماعي كتعبير عن الديمقراطية القائمة على المشاركة، وهو حق يجب حمايته. وردا على هذه المظاهرات، استهل الرئيس دوكي حوارا وطنيا كبيرا باعتباره قناة تواصل بين المواطنين ومؤسساتهم. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تم عقد ١٢ اجتماعا بين ممثلي الحكومة وأكثر من ١ ٠٠٠ من أعضاء المنظمات الاجتماعية، والقادة والخبراء في العديد من الميادين من أجل تحليل المقترحات بغية بناء مجتمع أكثر عدلا وإنصافا. وألاحظ مع الارتياح أن التقرير يعترف بما أبداه الرئيس دوكي من انفتاح في هذا الحوار الوطني، وأثق في أن ذلك سيسهم في تعزيز التقدم المحرز في سياقنا السياسي والاجتماعي الذي لا تنتهي مصاعبه.

وأود أن أكرر أمام المجلس اليوم التأكيد على أن عملية بناء ''السلام في إطار الشرعية'' في كولومبيا جارية. وهي عملية لا رجعة فيها، ولكنها تتطلب التزام المجلس والمجتمع الدولي ودعمهما، شهادةً منهما على الإنجازات وأوجه التقدم الاستثنائية التي تحققت حتى الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.